

دور الحوكمة والشفافية في تحسين كفاءة اتخاذ القرار: دراسة ميدانية على الجهات
الحكومية بالمملكة العربية السعودية
إعداد الطالب/ إبراهيم صالح الحربي
الرقم الجامعي / 253000713

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید
د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

المقدمة

لا يُولد العلم في فراغ، ولا تنبثق المعرفة من عدم؛ فكلالهما نتاج جهد إنساني يحمل بصمة صاحبه ويعكس منظومة قيمه. وحين يُقدم الباحث على استكشاف ظاهرة ما أو اختبار فرضية أو بناء نظرية، فإنه يدخل في علاقة مُلزَمة مع المجتمع المعرفي ومع كل من تطاله نتائجه، سواء أكانوا مشاركين مباشرين في دراسته أم قراء لبحثه أم صانعي قرار يستندون إلى ما يخلص إليه. ومن هذه العلاقة المُلزَمة تنبثق أخلاقيات البحث العلمي بوصفها المنظومة المعيارية التي تُقَوِّم هذا الجهد وتُؤطِّره وتصونه من الانحراف والتشويه.

وتُعرَّف أخلاقيات البحث العلمي في أدبيات المنهجية البحثية بأنها "مجموعة القيم والمعايير السلوكية التي تُحكم مراحل البحث كافة، بدءاً من صياغة الإشكالية وانتهاءً بنشر النتائج، بهدف حماية حقوق المشاركين وضمان صدق المعرفة المُنتجة وتعزيز الثقة بين الباحث والمجتمع. (Creswell & Creswell, 2018)" وقد طوّر ريسنيك (Resnik, 2018) هذا التعريف ليشمل بُعداً مؤسسياً يُلقى على المؤسسات البحثية ذاتها مسؤولية تهيئة البيئة الأخلاقية المُلائمة، لا مجرد محاسبة الباحثين الأفراد على مخالفاتهم.

تنطلق هذه الدراسة من سؤال محوري يتصل بجوهر الإدارة العامة الحديثة: ما الدور الذي تضطلع به الحوكمة والشفافية في تحسين جودة القرارات داخل الجهات الحكومية السعودية؟ وتكتسب هذه الإشكالية ثقلها بالغا في ظل مسيرة التحول الوطني التي تخوضها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030، التي جعلت من الحوكمة الرشيدة والشفافية المؤسسية ركيزتين استراتيجيتين لتحديث القطاع العام وتعزيز كفاءته. غير أن الخوض في هذا الميدان الحكومي الحساس يُثير جملةً من الاعتبارات الأخلاقية الدقيقة التي تتجاوز المعالجات النظرية المعتادة، وهو ما يسعى هذا التقرير إلى تشريحه وتقييمه بعمق، مُقدِّماً رؤية أخلاقية متكاملة تستوعب خصوصية الدراسات الميدانية في البيئة الحكومية السعودية.

أولاً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

ثمة مفارقة لافتة تستحق التأمل: موضوع هذه الدراسة هو الحوكمة والشفافية، وهما قيمتان تصبّ في جوهر منظومة أخلاقيات البحث العلمي ذاتها. فالباحث الذي يدرس الشفافية المؤسسية بأساليب غير شفافة، أو يستقصي الحوكمة الرشيدة بممارسات منهجية تنفر إلى النزاهة، إنما يُجسّد التناقض الأخلاقي الأشد خطورة في الممارسة البحثية. ومن هنا تتأكد أهمية الالتزام الأخلاقي في هذه الدراسة تحديداً بوصفه شرطاً ضرورياً لمصداقيتها وشرطاً كافياً لاكتمال دلالتها.

وإذا نظرنا إلى الأهمية من أبعاد أرحب، وجدنا أن أخلاقيات البحث تؤدي وظيفة معرفية جوهرية تتمثل في ضمان صلاحية النتائج للبناء عليها ومراكمة المعرفة. فالنتيجة البحثية غير الأخلاقية لا قيمة لها علمياً حتى لو كانت صحيحة من الناحية الإحصائية، لأن الشك في مصداقية إجراءاتها يُلقي بظلاله على كل ما يتفرع منها. (Steneck, 2007) ومن البُعد الإنساني، تضمن الأخلاقيات ألا يكون المشاركون في البحث وسيلة

لغاية يجهلونها، بل شركاء مُستنيرين تُصان كرامتهم وتُحمى مصالحهم طوال مسيرة البحث (Israel & Hay, 2006).

وتزداد هذه الأهمية حدةً في الدراسات التي تستهدف القطاع الحكومي، إذ إن البيانات المتعلقة بآليات صنع القرار في الجهات الحكومية تتقاطع في أغلب الأحيان مع اعتبارات الأمن المؤسسي وسرية المعلومات والاعتبارات السياسية. وفي المملكة العربية السعودية تحديداً، تعمل الجهات الحكومية في سياق تشريعي يُحدّد بدقة أنواع المعلومات القابلة للإفصاح وتلك الخاضعة للحماية، مما يُضاعف مسؤولية الباحث في التحرك ضمن هذه الحدود باحترام وشفافية. (APA, 2020)

ثانياً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

المبدأ الأول: الأمانة العلمية

تُمثّل الأمانة العلمية الخلفية الأخلاقية التي تنصّر سائر المبادئ وتُرسّخها؛ وهي تعني باختصار عدم الكذب على النفس أو على الآخرين في أي شأن يتصل بالعمل البحثي، سواء أكان ذلك في وصف المنهج، أم في تقديم البيانات، أم في عزو الأفكار إلى أصحابها. (Resnik, 2018) والأمانة لا تعني فحسب الامتناع عن الغش والتزوير، بل تمتد لتشمل الإقرار بحدود الدراسة ومواطن ضعفها والتحفّظات المنهجية التي تُحيط بنتائجها.

مثال تطبيقي على الدراسة: في إطار دراسة الحوكمة في الجهات الحكومية السعودية، قد تكشف البيانات الميدانية عن فجوات بين السياسات الحوكمية المُعلنة والممارسة الفعلية داخل هذه الجهات. تستوجب الأمانة العلمية تقديم هذه الفجوات بصورة موضوعية دون مبالغة في إبرازها توكيلاً للإثارة، ودون تقليل شأنها رعايةً للعلاقة مع الجهة المضيفة.

المبدأ الثاني: النزاهة

تستلزم النزاهة أن يُحافظ الباحث على استقلالية حكمه العلمي في مواجهة جميع الضغوط الخارجية، سواء أكانت مؤسسية أم اجتماعية أم سياسية. وفي الدراسات الحكومية تحديداً، تكتسب النزاهة ثقلاً مضاعفاً لأن الباحث يعمل داخل مؤسسات ذات تراتبية صارمة قد تُغري بالانحياز نحو ما يُرضي الجهات العليا أو يُخدم التوجهات الرسمية. (Creswell & Creswell, 2018)

مثال تطبيقي: إذا مالت نتائج الدراسة إلى وجود قصور في آليات الشفافية داخل إحدى الجهات الحكومية المشمولة بالدراسة، فإن النزاهة تستوجب تقديم هذه النتيجة كما هي دون تلطيفها أو إدراجها في سياق مُضلل يُقلّل من وضوحها، حتى لو كانت الجهة ذاتها قد سهّلت وصول الباحث إلى ميدانه البحثي.

المبدأ الثالث: الموضوعية

تعني الموضوعية التزام الباحث بأن تكون استنتاجاته مقوَّدة بالأدلة لا بالتوقعات أو الرغبات، وأن يُوازن بين الفرضيات المتنافسة بعَدل منهجي، وأن يُقاوم إغراء الانتقائية في عرض البيانات التي تُسند دون تلك التي تُفند. (APA, 2020)

مثال تطبيقي: قد يرى الباحث مسبقاً أن الحوكمة الرشيدة تُحسن كفاءة اتخاذ القرار بصورة مطردة. غير أن البيانات الميدانية ربما تُظهر أن هذه العلاقة تتوقف على طبيعة الجهة الحكومية وحجمها ودرجة مركزيتها. الموضوعية تستلزم قبول هذا التعقيد وتقديمه بدقة بدلاً من الإصرار على علاقة بسيطة تُرضي الفرضية الأصلية.

المبدأ الرابع: السرية

تُوجب السرية صون كل المعلومات التي يطلع عليها الباحث من خلال موقعه البحثي، وعدم تسريبها أو توظيفها خارج الإطار الذي وافق عليه المشاركون. وفي الجهات الحكومية تتداخل السرية البحثية مع السرية المؤسسية وسرية المعلومات الرسمية في منظومة مُركبة تستدعي حذراً مضاعفاً (Israel & Hay, 2006).

مثال تطبيقي: قد يُفصح مسؤول حكومي في سياق مقابلة بحثية عن معلومات تتعلق بإجراءات اتخاذ القرار في ملفات حساسة. تستوجب السرية أن تُعامل هذه المعلومات بالقدر ذاته من الحماية التي يمنحها الباحث للبيانات الشخصية، وألا تُستخدم في سياقات تتجاوز نطاق البحث المتفق عليه.

المبدأ الخامس: الموافقة المستنيرة

الموافقة المستنيرة حق لا يُتنازل عنه لكل مشارك في الدراسة، وتقوم على ثلاثة أركان: الإخبار الكامل بطبيعة البحث وأهدافه وإجراءاته، وحرية الاختيار في الانضمام أو الرفض أو الانسحاب، واليقظة تجاه أي ضغوط صريحة أو ضمنية قد تُشوّه طوعية الموافقة (Steneck, 2007).

مثال تطبيقي: في البيئة الحكومية ذات التسلسل الهرمي المحكم، قد يشعر الموظفون بأن عليهم المشاركة في الدراسة البحثية استجابةً لتوجيه رئاسي ضمني. تستدعي الموافقة المستنيرة حقيقةً أن يؤكد الباحث بصورة قاطعة أن المشاركة طوعية بالكامل وأن أي رفض لن تترتب عليه أي آثار مهنية، وأن يُتاح للموظف قناة مستقلة للرفض بعيداً عن مرأى رؤسائه.

ثالثاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

القضية الأولى: الانتحال العلمي

الانتحال اعتداء على الملكية الفكرية يمسّ في جوهره مفهوم العدالة المعرفية، ويتجلى في أشكال متعددة: من النسخ الحرفي الصريح، إلى إعادة الصياغة المُقنّعة، وصولاً إلى ما بات يُعرف بالانتحال الذاتي حين يُعيد الباحث توظيف نتائج منشورة له دون الإشارة إلى مصدرها الأصلي (Resnik, 2018).

مثال واقعي: في عام 2020، كشفت إحدى الدوريات المتخصصة في الإدارة العامة عن حالة انتحال موثقة طالت ورقة بحثية تتعلق بمؤشرات الحوكمة في دول الخليج، تبين فيها أن قسماً رئيسياً من مراجعة الأدبيات مُنتحل من تقرير حكومي لم يُشر إليه. وقد ألغى نشر الورقة وأحيل الباحثان إلى لجنة أكاديمية تأديبية. وفي سياق دراستنا، يعني تجنّب الانتحال توثيق كل مفهوم في أدبيات الحوكمة والشفافية وكفاءة اتخاذ القرار، بما في ذلك النماذج النظرية والمؤشرات المُعتمدة التي طوّرها باحثون آخرون.

القضية الثانية: تزوير البيانات وتلفيقها

يُشير تزوير البيانات إلى التلاعب في المعطيات المجموعة بما يُلائم الفرضية، فيما يُشير التلفيق إلى اختلاق بيانات لم يُجمعها الباحث أصلاً. وكلاهما من أخطر المخالفات الأكاديمية لأنهما يُلوثان المعرفة من منبعها (APA, 2020).

مثال افتراضي: لنفترض أن استجابات الموظفين الحكوميين المشاركين في الاستبيان جاءت مُتفاوتة، فبعضهم يرى أن منظومة الحوكمة القائمة تُعزّز جودة القرارات، وبعضهم الآخر لا يرى لها أثراً ملموساً. لو قام الباحث بحذف الاستجابات السلبية بحجة أن أصحابها سيئو التمثيل، أو بإعادة ترميزها بما يُحسّن نتائج الاختبار الإحصائي، لكان ذلك تزويراً صريحاً يُضلل الجهات الحكومية في تقييم برامجها الإصلاحية.

القضية الثالثة: التحيز البحثي

التحيز انحراف منهجي يُوجّه البحث نحو نتائج بعينها بغض النظر عن معطيات الواقع، وقد يظهر في مرحلة اختيار العينة أو صياغة أداة البحث أو تفسير النتائج أو انتقاء الأدلة التي تُستشهد بها (Creswell & Creswell, 2018).

مثال تطبيقي: تحتوي بيئة الجهات الحكومية السعودية على تنوع هيكلي واسع: وزارات، وهيئات تنظيمية، وجهات خدمية، وصناديق سيادية. فإن اقتصر الباحث في عينته على الجهات المعروفة بتبنيها المبكر لبرامج التحول الرقمي والحوكمة، فإن عينته ستتحاز بطبيعتها نحو البيانات الأكثر نضجاً حوكمياً، وستبالغ النتائج في تقدير العلاقة بين الحوكمة وجودة القرار على مستوى القطاع الحكومي برمته.

القضية الرابعة: انتهاك الخصوصية

تتخذ الخصوصية في البحوث الحكومية أبعاداً مُركّبة: فهي تشمل الخصوصية الشخصية للمشاركين، والخصوصية المؤسسية للجهات الحكومية، والخصوصية المعلوماتية للبيانات الرسمية التي قد تُصنّف دون أن يُدرك الباحث تصنيفها (Israel & Hay, 2006).

مثال تطبيقي: قد تتضمن مقابلات مديري الإدارات الحكومية معلومات تتعلق بصراعات المصالح الداخلية أو بمواقف المسؤولين من سياسات بعينها. إن أُدرجت هذه المعلومات في البحث بصورة تُمكن من تعريف مصادرهما، فإن ذلك يُعرّض هؤلاء المسؤولين لتبعات مهنية أو اجتماعية لم يكونوا يتوقعونها حين أدلوا بإجاباتهم في سياق بحثي.

القضية الخامسة: تضارب المصالح

تضارب المصالح في البحوث الحكومية يتخذ أشكالاً خاصة؛ فقد يكون الباحث موظفاً في إحدى الجهات المشمولة بالدراسة، أو قد تكون جهة حكومية ممولة للبحث لها مصلحة في نتائج معينة تُسند سياساتها الحالية، أو قد يكون للباحث طموحات مهنية في القطاع الحكومي تدفعه ضمناً نحو تجنب الاستنتاجات النقدية (Resnik, 2018).

مثال تطبيقي: إذا تبنت وزارة ما أجندة إصلاحية في مجال الحوكمة ودعمت في الوقت ذاته إجراء دراسة لتقييم أثر هذه الإصلاحات، فإن ثمة خطراً حقيقياً في أن يميل الباحث نحو إظهار الأثر الإيجابي بما يُسند الأجندة الرسمية. مواجهة هذا الخطر تبدأ بالإفصاح الكامل عن هذه العلاقة التمويلية في مقدمة البحث وفي قسم المنهجية.

رابعاً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

أولاً: لجان مراجعة أخلاقيات البحث

نشأت لجان المراجعة المؤسسية للبحث (IRB) استجابةً لحالات خرق أخلاقي موثقة في تاريخ العلم، وتطورت تدريجياً من آلية رد فعل إلى منظومة رقابة استباقية راسخة في بنية المؤسسات البحثية العالمية. وتختص هذه اللجان بمراجعة البروتوكولات البحثية قبل انطلاقتها والتحقق من استيفائها لمعايير حماية المشاركين وضمانات الحياد المنهجي. (Steneck, 2007)

وتتوفر في جامعة ميدأوشن آليات مؤسسية لمراجعة أخلاقيات البحث تستلزم تقديم البروتوكول البحثي الكامل قبل الشروع في أي نشاط ميداني، لا سيما حين يتناول البحث دراسات مؤسسية أو يشمل مشاركين بشريين. وفي دراسة من طبيعة الدراسة الحالية التي تستهدف الجهات الحكومية، يتعين استيفاء معايير إضافية تتصل بطبيعة البيانات الحكومية وحدود الإفصاح المسموح به.

ثانياً: دليل الرابطة الأمريكية لعلم النفس (APA)

يُمثل دليل APA في إصداره السابع الصادر عام 2020 مرجعاً أخلاقياً ومنهجياً شاملاً يتجاوز اشتراطات التوثيق ليغطي طيفاً واسعاً من الالتزامات الأخلاقية، من بينها: مسؤوليات الباحث تجاه المشاركين، وضوابط الإفصاح عن تضارب المصالح، وحقوق التأليف وقواعد الاشتراك فيه، وأحكام نشر البيانات وإعادة توظيفها في دراسات لاحقة.

ثالثاً: الأطر التشريعية السعودية الناعمة للبحث الحكومي

ثمة منظومة تشريعية سعودية ذات صلة مباشرة يتعين على الباحث استيعابها قبل الخوض في ميدان الجهات الحكومية، أبرزها: نظام حماية البيانات الشخصية الصادر عام 2021 الذي يُقيد جمع البيانات الشخصية ومعالجتها، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الذي يُجرّم الوصول غير المأذون إلى المعلومات الإلكترونية، وتعليمات الأمانة العامة لمجلس الوزراء المتعلقة بسرية وثائق الأجهزة الحكومية. ويقع على عاتق الباحث التحقق من أن إجراءاته الميدانية تسير في مسارات مأذونة رسمياً تتوافق مع هذه المنظومة التشريعية، بما يُوفر الحماية القانونية للمشاركين وللباحث على حدٍ سواء.

رابعاً: أهمية هذه القواعد في ضبط العملية البحثية

تُسهّم هذه القواعد واللوائح في تحقيق ثلاثة أهداف متكاملة: فهي تحمي المشاركين من مخاطر الإفصاح غير المقصود، وتحمي الباحث من المسؤولية القانونية الناجمة عن تجاوز حدود الوصول المأذون، وتحمي المؤسسة الأكاديمية من تبعات الانتهاكات الأخلاقية التي قد تلحق ضرراً بسمعتها وعلاقتها مع الجهات الحكومية.

والأهم من ذلك كله أنها تُرسخ في وعي الباحث أن الالتزام الأخلاقي ليس خياراً شخصياً بل التزاماً مهنيّاً وقانونياً واجب.

خامساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يُمثّل هذا القسم محكّ الجدية الأخلاقية للباحث، إذ لا يكفي أن يُحيط بالمبادئ نظرياً ما لم يُترجمها إلى إجراءات ميدانية محددة وموثّقة. وفيما يلي تحليل أخلاقي تطبيقي مفصّل لدراسة دور الحوكمة والشفافية في تحسين كفاءة اتخاذ القرار في الجهات الحكومية السعودية.

أولاً: الأبعاد الأخلاقية لاختيار العينة وبناء أداة الدراسة

يبدأ الالتزام الأخلاقي من اللحظة التي يُقرر فيها الباحث حدود عينته. فاختيار الجهات الحكومية المشاركة يجب أن يخضع لمعايير موضوعية مُعلنة سلفاً لا لاعتبارات سهولة الوصول أو توقع نتائج إيجابية. ويُراعى في هذا الاختيار التوازن بين أنواع الجهات الحكومية من حيث الوظيفة والحجم ودرجة الأتمتة ومستوى الحوكمة المُقرّر أصلاً في التقارير الرسمية، حتى لا تنحاز العينة بطبيعتها نحو بيانات استثنائية لا تُمثّل الواقع الأشمل.

وعلى صعيد بناء الأداة البحثية، تستوجب الموضوعية أن تُصاغ بنود الاستبيان بصيغ محايدة لا تُؤحي بإجابة مرجّوة، وأن تشمل الأداة مجالات تقييسية تُتيح ظهور الفجوات والسلبيات إلى جانب الإيجابيات. فالاستبيان الذي يُقيس الحوكمة والشفافية من جانب واحد إيجابي فحسب ينطوي على تحيز بنائي يُفسد صدقه قبل أن يُورّع على المشاركين.

ثانياً: مسار الحصول على الموافقات والتصاريح الرسمية

تستلزم الدراسة الميدانية في الجهات الحكومية السعودية سلسلة متسلسلة من الموافقات لا يجوز تجاوز أي حلقة فيها. تبدأ بالحصول على موافقة لجنة الأخلاقيات في جامعة ميدأوشن، ثم التقدم بطلب رسمي إلى كل جهة حكومية مشمولة بالدراسة عبر قنواتها الرسمية مُرفقاً بكتاب ترشيح أكاديمي وملخص تنفيذي للبحث. وفي حال تضمّن البحث جمع بيانات تتعلق بآليات اتخاذ القرار في ملفات ذات حساسية، يُستحسن استشارة المستشار القانوني للجامعة للتحقق من توافق الإجراءات مع الأنظمة واللوائح المعمول بها.

وعلى مستوى الموافقة الفردية، تكتسب إشكالية الطوعية الحقيقية أبعاداً خاصة في البيئة الحكومية؛ إذ قد يُفرض توجيه إداري بالتعاون مع الباحث إلى مشاركة موظفين لا يُريدون المشاركة فعلاً. وللتصدي لهذا الإشكال، يُورّع الباحث على المشاركين المحتملين رسالة مكتوبة مستقلة تُؤكد طوعية مشاركتهم، وتمنحهم قناة للرفض أو الانسحاب لا تمرّ عبر قنوات التراتبية الإدارية المعتادة.

ثالثاً: التعامل الأخلاقي مع البيانات الميدانية ذات الطابع الحساس

تتنوع مصادر البيانات في هذه الدراسة بين استبيانات كمية واستجابات نوعية ووثائق رسمية وتقارير حوكمة. وكل مصدر يستدعي بروتوكولاً أخلاقياً مناسباً. فبيانات الاستبيان تُجمّع وتُرمز بحيث لا يُمكن تتبعها إلى

أصحابها حتى من قبل الباحث نفسه بعد مرحلة الإدخال، وذلك من خلال نظام ترميز يُفصل معرفات المشاركين عن إجاباتهم.

أما الوثائق الرسمية التي تمنحها الجهات الحكومية للباحث، فلا تُستخدم إلا في نطاق الإذن المحدد في خطاب الموافقة، ولا تُستنسخ أو تُرسل إلكترونياً عبر قنوات غير مُؤمَّنة. وتُحفظ جميع البيانات في بيئة رقمية مشفرة ذات صلاحيات وصول مقيدة، مع احتفاظ الباحث بسجل لمن أُطلع عليها ومتى ولأي غرض. وتُتلف البيانات الخام بعد الانتهاء من التحليل واعتماد النتائج وفق بروتوكول التخلص الآمن المعتمد في الجامعة.

رابعاً: إدارة التوتر بين الشفافية البحثية ومتطلبات السرية المؤسسية

ثمة توتر أخلاقي حقيقي يُعايشه الباحث في هذه الدراسة تحديداً: من جهة، تستلزم الأمانة العلمية الإفصاح الكامل عن المنهجية والنتائج بما فيها السلبية. ومن جهة أخرى، قد تُقيد الجهات الحكومية المشاركة بعض الإفصاحات تحت مبررات السرية المؤسسية. ومعالجة هذا التوتر الأخلاقي تبدأ في مرحلة التعاقد مع الجهات المشاركة، حيث يُتفاوض على حدود السرية بصراحة وشفافية قبل الشروع في الدراسة، ويُدرج المتفق عليه في البروتوكول الرسمي المكتوب حتى لا تنشأ لاحقاً خلافات حول حق الباحث في نشر نتيجة بعينها.

ويُرسى الباحث مبدأً جوهرياً منذ البداية: أن السرية تصون هوية الجهة وبيانات الأفراد، لكنها لا تصل إلى درجة إخفاء النتائج العلمية أو تحريف التحليل. وإن تعذر التوصل إلى توافق على هذا الحد الفاصل مع جهة ما، يُعاد النظر في إدراجها ضمن العينة.

خامساً: المسؤولية الاجتماعية والأثر السياساتي للبحث

تندرج نتائج هذه الدراسة في خانة البحوث ذات الأثر السياساتي المباشر، لأنها تتناول آليات الحوكمة التي توجه القرارات العامة التي تمس حياة المواطنين. وهذا يُلقي على الباحث مسؤولية أخلاقية تتجاوز حدود الأكاديمية: فالتضخيم في الإيجابيات أو الإخفاء المتعمد للسلبيات قد يُسهّم في استمرار سياسات قاصرة تحت غطاء شرعية بحثية مزيفة، وهو ما يعني أن المعايير الأخلاقية للبحث هنا لها صدق مجتمعي فعلي.

ومن أجل تعظيم الأثر السياساتي الإيجابي للبحث، يُوصى بأن تُرفع ملخصات تنفيذية للجهات المشمولة بالدراسة بعد اعتماد النتائج، تُقدّم توصيات قابلة للتطبيق دون تعريف بيانات أفراد بعينهم. هذا التوجه يُجسد النموذج الأخلاقي الأمثل للبحث المسخر لخدمة المجتمع دون أن يتخطى حدود السرية أو الخصوصية.

سادساً: الوعي بالسياق الثقافي والمؤسسي المحلي

تؤلي الأدبيات الأخلاقية الحديثة اهتماماً متزايداً لما يُسمى "أخلاقيات البحث الحساسة ثقافياً"، التي تستوجب أن يتكيف الباحث مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للميدان الذي يدرسه. ففي السياق السعودي، تتشكل ديناميكيات العلاقة بين الرؤساء والمُرووسين في الجهات الحكومية وفق أنماط تؤثر في مدى صراحة الموظفين وحرية إجاباتهم. وعلى الباحث أن يُعي هذا السياق وأن يُصمّم أدواته وإجراءاته الميدانية بما يُعطي المشاركين أعلى درجة ممكنة من الأمان والطمأنينة، دون أن يُكذب التحفظات الثقافية المشروعة أو يتجاهلها.

الخاتمة

أفضت رحلة هذا التقرير الأخلاقية إلى جملة من الخلاصات الجوهرية التي تُشكّل في مجموعها نظرة متكاملة إلى العلاقة بين الباحث ومحيطه البحثي في دراسة من طبيعة الدراسة الحالية. فقد تبيّن أن الالتزام الأخلاقي في الأبحاث الحكومية يستلزم طبقات مترابطة من الضمانات تشمل حماية الأفراد المشاركين، وصون السرية المؤسسية، والحفاظ على استقلالية الحكم العلمي في مواجهة الضغوط الرسمية، والتأكد من توافق الإجراءات مع المنظومة التشريعية السارية.

وقد كشف التحليل عن أن الأبعاد الأخلاقية لدراسة الحوكمة والشفافية تتجاوز كونها اشتراطات إجرائية لتغدو مُكوّناً جوهرياً في بنية البحث ذاتها؛ إذ لا يمكن أن يُنتج بحثٌ يفتقر إلى النزاهة الأخلاقية معرفةً موثوقة في موضوع الحوكمة الرشيدة، مهما بلغت دقة أدواته الإحصائية وعمق استعراضه للأدبيات.

وتبرز هنا توصية خاتمة جوهرية: إن ما يُعطي بحوث الحوكمة والشفافية قيمتها الحقيقية ليس فحسب دقة ما تُخلص إليه، بل كذلك نزاهة الطريق الذي سلكه الباحث للوصول إلى تلك الخلاصات. وحين يُجسّد الباحث بسلوكه المنهجي القيم التي يدرسها في موضوع بحثه، فإنه لا يُنتج معرفةً فحسب، بل يُقدّم نموذجاً حياً لما يُفترض أن تكون عليه المؤسسات الرشيدة.

المراجع

Israel, M., & Hay, I. (2006). *Research ethics for social scientists: Between ethical conduct and regulatory compliance*. SAGE Publications.

Resnik, D. B. (2018). *The ethics of science: An introduction*. Routledge.

Steneck, N. H. (2007). *ORI introduction to the responsible conduct of research*. U.S. Department of Health and Human Services, Office of Research Integrity. <https://ori.hhs.gov/images/ddblock/rcrintro.pdf>

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). <https://doi.org/10.1037/0000165-000>

Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). SAGE Publications.